

الدكتور/ محمد الزين زروق الأستاذ المشارك في قسم اللغة العربية وآدابها في كلية الآداب للبنات بالدمام	(أما) دلالتها وأحكامها النحوية
---	-----------------------------------

تقديم :

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين والآخرين

وبعد :

فهذا بحث متواضع يتناول أداة من أدوات الصدارة في الأساليب العربية ، هسى (أما - بالفتح والتشديد) من حروف المعاني التي تتضمن معنى الفعل ، فتقوم في بعض إستعمالاتها ومعانيها - مقام أداة الشرط وجملة الشرط ، وهي بهذا الإستعمال تعد من أغرب الحروف ، ومن ثم فإن هذا البحث قام محاولا الكشف عن المعاني المتعددة لهذا الحرف ، وإستعمالاته عند النحويين ، متخذاً من أقوالهم حول هذا الحرف معبراً للوصول إلى المعنى الأصلي الثابت لهذا الحرف ، ودلالاته الأخرى المستفاد من إستعمالاته في الأساليب العربية .

ويقع هذا البحثى مدخل وثلاثة مباحث ، أما المدخل ففيه تعريف بحرف المعنى ووظيفته وخواصه ، وفي المبحث الأول تناولنا صيغة (أما) بين البساطة والتركيب ، وفي المبحث الثاني كانت وقفنا على معاني (أما) ودلالاتها المتعددة وفي المبحث الثالث تناول البحث إستعمالات (أما) وأحكامها النحوية .

والله أسأل التوفيق والسداد ، وأن يجعل هذا العمل خالصاً لوجه الكريم ، وأن ينفع به ، وأن يحسن لي به المثوبة ، والله من وراء القصد .

مدخل : الحرف : تعريفه ووظيفته وخواصه .

فأما تعريفه : فالحرف في اللغة : الطرف فحرف كل شئ طرفه ، وشفيره ، وحده ، وحرف الجبل: أعلاه المحدد ، وأيضا الحرف يعني : الناقاة الضامرة والعظيمة ، ومسيل الماء ، وواحد حرف التهجي^(١) .

والحرف عند النحاة : كلمة جاءت لمعنى ، ليس باسم ولا فعل فكلمة (حرف) عندهم تساوى (كلمة) ، وهذا هو المعنى اللغوى للحرف .

والحرف في اصطلاح النحويين : كلمة تدل على معنى في غيرها ، إثباتاً أو نفياً ، كقولك : هل سافر خالد ؟ فإن (هل) تدل على أنك تسأل عن ثبوت سفر خالد ، فيكون دالاً على معنى وهو السؤال عن ثبوت السفر ، وهو معنى عبر عنه بـ (هل) ، والحرف بجانب عدم دلالة على معنى إلا في غيره ، فإنه يخلو من دليل الإسم والفعل ، ومن ثم فمصطلح الحرف يطلق على قسيم الإسم والفعل ، وإذا بحثنا نتلمس نشأة هذا المصطلح للحرف ، فإننا نجد ذلك المصطلح ظاهراً في كتاب سيويه فهو حين قسم الكلام إلى إسم ، وفعل ، وحرف ، عبر عن ذلك المصطلح بقوله (..... وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل)^(٢) ثم اجتزئ هذا التعبير عن سياقه الذى ورد فيه عند سيويه ، واستخدم من بعد عند النحويين على أنه مصطلح على القسيم الثالث من أقسام الكلام ، فخصصت بذلك دلالة الحرف بعد أن كانت دلالة عامة .

والحرف لا يأتلف مع الإسم ولا مع الفعل فيتم بهما كلام ، ذلك لأن الحرف جاء لمعنى في غيره - أى في الإسم والفعل - فهو كالحزء منهما ، وجزء الشئ لا ينعقد مع غيره كلاماً ، فإن قلت : لقد جاءت إفادة الحرف مع الإسم في النداء نحو : ياخالد ، فحصلت الفائدة من حرف النداء (يا) والإسم ، قلت : حقيقة حرف النداء مع المنادى ، أن المنادى - الإسم - تعلق بفعل مضمر سد حرف النداء (يا) مسده . فاسمع لسيويه بقول في تمثيل ذلك : (وما يدل ذلك على أنه ينتصب على الفعل ، وأن (يا) صارت بدلا من اللفظ بالفعل ، قول العرب : يا إياك ، إنما قلت : يا إياك أعنى ،

ولكنهم حذفوا الفعل وصار (يا) بدلا من اللفظ بالفعل^(٣) ، ومقصود سيويه من هذا الكلام : أن الفعل اعترم على اطراحه وتناسيه وذلك لسد هذا الصوت (يا) مسده مع إفادته فائدة لا تحصل من ذلك الفعل .

وظيفة الحرف وخواصه :

يشكل الحرف^(٤) جزءاً مهماً في نسيج الكلام العربي ، مما يؤكد أن له دوره وله خواصه الكثيرة المتعددة ، ومن تلك الخواص نذكر الآتي على سبيل المثال لا الحصر :

أن الحرف يكون صفة لغيره في نحو قولك : مررت بطالب في الكلية ، فقولك (في الكلية) صفة لـ (طالب) وهو غيره ، فالفعل (مر) تعدى إلى الإسم بوساطة حرف الجر ، وهذا التعدى إنما هو لإفادة معنى ، وهو الدلالة على صفة فيما بعدها ، أو تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء كما يفهم من كلام سيويه حيث يقول : (وأما الباء وما أشبهها فليست بظروف ولا أسماء ، ولكنها يضاف بها إلى الإسم ما قبله أو ما بعده ، فإذا قلت : يال بكر فأما أردت أن تجعل ما يعمل في المنادى من الفعل المضممر مضافاً إلى بكر باللام)^(٥) .

واستمع لابن أبي الربيع يخبرك عن سر تعدى الفعل إلى الإسم بوساطة الحرف حيث يقول : (... ولأجل تلك الصفات دخلت هذه الحروف ، لأنك لو قلت جئت الدار المسجد ، لم يفصل المبدأ من المنتهى ، كذلك لو قلت : جئت الدار ، وأنت تريد: في الدار ، لم يعلم أنك تريد ذلك ، ألا ترى أنك تقول : جلست على الدار ، وجلست إلى الدار ، وجلست في الدار ، فتفهمك هذه الحروف معاني وتوجب في الدار صفات فلو لم تجيء بهذه الحروف لم يتبين لمخاطبك ما تريد)^(٦) .

ومن خواص الحرف أنه يمتنع الإخبار عنه وبه .

ومن خواصه أيضا أنه يحدث معنى في الإسم وذلك مثل حرف التعريف (ال) مع المعرف ، وحرف النداء مع المنادى أو يحدث معنى في الفعل مثل (قد) مع الفعل الماضي ، فإنها تقربه من الحال نحو قول المؤذن : قد قامت الصلاة ، ومع المضارع لتقليله نحو قولهم : إن الكذوب قد يصدق ، وإن البخيل قد يجود^(٧) ومثل (السين) مع المضارع فإنها للتسوية والتوسيع ، حيث إنما تنقل المضارع من الزمن الضيق - وهو الحال - إلى الزمن الواسع وهو الإستقبال ، نحو : سنتنصر على عدونا اليهودي ، وسوف نتنصر عليه .

ومن خواص الحرف أيضا أنه لا يستقل مع جزء واحد ، وإنما يستقل مع جزأين فصاعداً .

وأما الحديث عن وظيفة الحرف فالواقع أن هذه الوظيفة تندرج تحتها عدة أشياء ، يأتي على رأسها (وظيفة الربط) ، وقبل المضي في بيان هذه الوظيفة يحسن لنا أن نعرف الربط في اللغة والإصطلاح ، فالربط في اللغة : الشد ، وربط لشيء يربطه ربطاً فهو مربوط وربط : شدة^(٨) .

وأما الربط في الإصطلاح النحوي فهو عبارة عن تكوين علاقة بين كلمتين أو بين كلمة وجملة ، أو بين جملتين برابط من الروابط المعروفة ، يكون الثاني بمقتضى هذه العلاقة جزءاً من جملة الأول ، فيتم معناه ، أو يوضحه ، أو يؤكد ، أو يكون سبباً له .

فالخرف كما سلف القول أنه لا يدل على معنى ما دام منفرداً فإذا وضع في جملة دل على معنى ، ومن ثم فالنحاة يسمون الخرف (أداة الربط) ، ومعلوم أن الكلمة إن دلت على ذات فهي الإسم ، وإن دلت على معنى مجرد فهي الفعل ، وإن ربطت بين الذات والمعنى المجرد فهي الخرف الرابط الذي يختلف عن الخرف الهجائي .

وإذا كانت وظيفة الربط من أهم وظائف الحرف ، فإن الحرف يأتي ليربط أسما
 باسم نحو : المال لزيد وخالد وبكر مسافران ، ويأتي ليربط فعلا بفعل نحو : كتب
 وذاكر أخوك ، ويأتي ليربط فعلا باسم نحو : مررت بالشاطئ ، ويأتي أيضا ليربط جملة
 بجملة نحو : إن يقيم زيد يجلس بكر ، وزيد متطلق وأبوه ذاهب ، وجاء الطالب
 وكتابه معه ، فالحرف (إن) ربط بين الجملتين ، وكذلك (الواو) .

ويأتي الحرف لوظائف أخرى ، فمثلا يأتي ليفيد توكيد معنى الجملة نحو : إن
 النظافة وقاية من المرض ، وإن المرء محبوب تحت لسانه ، فالحرف (إن) أكد معنى
 الجملة ، وأحدث تغييرا في اللفظ بنصبه للمبتدأ إسما له ورفع له للخبر خيرا له ، وقد
 يؤكد الحرف معنى الجملة من دون أن يحدث فيها تغييرا في اللفظ نحو : لزيد أفضل من
 غيره ، فاللام أكد معنى الجملة ولم يغير اللفظ .

ومن وظائف الحرف أنه يأتي لينقل الخبر إلى الإستخبار نحو : أزيد قائم ؟ وهل
 نجح المتحن ؟ .

ومنها أنه يأتي لينقل الواجب إلى النفي نحو : ما حضر الغائب ، ولم يسافر المقيم
 ومنها أنه يأتي للتببيه وطلب الإقبال نحو : يازيد وياطالب العلم اجتهد .

ومنها أنه يأتي ليكف غيره العامل عن عمله نحو : إنما الأمين صديق ولكنما
 الخائن عدو ، ف (ما) الزائدة المتصلة بـ (إن) و (ليت) كفتهما ومنعتهما من
 العمل^(٩) .

ومنها أنه يأتي صلة لتوكيد الكلام وتقويته مثل (الباء) الزائدة في قوله تعالى
 (أليس الله بكاف عبده) ^(١٠) ، وقد يأتي الحرف صلة لغرض لفظي كتحسين اللفظ
 وتزيينه ، ومثل زيادة (الباء) التي بعد صورة الأمر في التعجب ، مثل قوله تعالى :
 (أسمع بهم وأبصر) ^(١١) ، فالمشهور عند البصريين أن هذا الفعل فعل ماض جاء على

صورة الأمر ، والمجرور بالباء فاعله فاعله فأصل (أحسن يزيد) : أحسن زيد ، أى صار ذا حسن ، ثم أرادوا أن يدلوا به على إنشاء التعجب فحولوا الفعل إلى صورة الأمر ليكون بصورة الإنشاء ، ثم أرادوا أن يستدوه إلى الفاعل فاستقبحوا إسناد صورة الأمر إلى الإسم الظاهر فزادوا (الباء) ليكون على صورة الفضلة ثم التزموا ذلك^(١٢)

ومن وظائف الحرف في الكلام العربي أنه يأتي لضرب من اختصار الكلام وإيجازه ، وذلك بأن ينوب الحرف عما هو أكثر من الجمل وغيرها ، فيحصل الإكتفاء به عن الأفعال وفاعليها ، فمثلا إذا قلت : ما قام بكر ، فقد أغنت (ما) وهى حرف عن (أنفى) وهى جملة من فعل وفاعل ، ولا يخفى عليك أن في هذا الإغناء اختصارا وإيجازا ، وإذا قلت : ركبت الطائرة عشرين ساعة إلا خمسة ، فقد نابت وأغنت (إلا) وهى حرف عن (استثنى) وهى جملة من فعل وفاعل ، وإذا قلت : وصل القطار والسيارة ، فقد نابت (الواو) عن (اعطف) وإذا قلت : ليت الجو معتدل ، فقد اغنت (ليت) ونابت عن (أتمنى) وهى جملة فعلية ، وإذا قلت : هل سافر أخسوك ؟ فقد نابت (هل) - وهى حرف - عن (استنهم) وهى جملة فعلية ، وإذا قلت : ليس العربي ببخيل ، فقد نابت (الباء) - وهى حرف - عن (حقا) و (البتة) ، و (غير ذى شك) ، وإذا قلت : أمسكت بالحبل ، فقد نابت (الباء) عن قولك (أمسكته مباشرة له وملاصقة يدي له) ، وإذا قلت : أكلت من الطعام ، فقد نابت وأغنت (من) عن (بعض) ، أى : أكلت بعض الطعام^(١٣) .

فإذا تأملت ما سلف في الأسطر السابقة ، رأيت كيف أغنت بعض هذه الحروف عن جمل في الكلام في اختصرت وأوجزت ولرأيت كيف أغنى بعضها وناب عن كلمات اختصرت في الكلام .

ومن خواص الحروف اللافتة للنظر في اللغة العربية أنها تتآخى مع بعضها البعض، ويتآخى بعض منها مع بعض أنواع الكلام الأخرى .

والمقصود بالتآخى : التماثل بين شيئين فأكثر في أمر جامع بينهما سواء أكان ذلك الأمر لفظاً أو معنى ، أو هما معا ، وقد صرح النحاة بالتآخى بين حروف المعلى ، وذلك بقولهم : إن وأخواتها ، وما وأخواتها ، وغير ذلك من عبارات التآخى في مكائدها من كتبهم .

ومن صور التآخى في حروف المعاني ما نجد بين (إن) و (لو) في المعنى ، فإنصبت للقراء يقول عند قوله تعالى : (ولئن زالتا)^(١٤) ، بمثلة قوله : ولو زالتا ويقول في قوله تعالى : (ولئن أرسلنا ريحا فرأوه مصفراً لظلموا من بعده)^(١٥) وقوله تعالى : (ولئن أتيت الذين أوتوا الكتاب بكل آية ما تبعوا قبلتك)^(١٦) . مال : المعنى معنى (لو) ، وهما ممتآخيان يجابان بجواب واحد^(١٧) .

وقال القراء أيضاً عند معنى قوله تعالى : (إما) أن تلقى وإما أن نكون نحن الملقين^(١٨) : ولا تدخلن (أو) على (إما) ولا (إما) على (أو) وربما فعلت العرب ذلك لتآخيتهما في المعنى على التوهم ، فيقولون : عبد الله إما جالس أو ناهض ، ويقولون : عبد الله يقوم وإما يقعد وفي قراءة أبي : (وإنا آواياكم لإما على هدى أو في ضلال مبين)^(١٩) .

فوضع (أو) في موضع (إما) وقال الشاعر :

فقلت لمن أمشين إما نلاقه كما قال أو نشف النفوس فنعذرا

وقال آخر :

فكيف بنفس كلما قلت أشرفت على البرء من دهماء هيض اندمالها
فماض بدار قد تقادم عهداها وإما بأموات ألم خيالها

فوضع (وإما) في موضع (أو) وهو على التوهم إذا طالت الكلمة بعض الطول ، أو فرقت بينهما بشئ ، هناك يجوز التوهم^(٢٠) .

ومن صور التآخى فى حروف المعانى ما نجده بين (يا) وأخواتها فى باب النداء ،
فبين حروف النداء مآخاة فى المعنى والعمل ، وقد عرف بعض النحويين النداء بأنه
النداء بـ (يا) أو إحدى أخواتها - وأيضاً نجد التآخى بين (لما) و (لم) فـ
(لما) أخت (لم) فى الدلالة على نفي الفعل .

وقد أشار الزمخشري إلى المآخاة بين حروف الإستفتاح حين قال (ولكونها - أى :
ألا - بهذا المنصب من التحقيق لا تكاد تقع بعدها إلا الجملة المصدرية بما يتلقى به
القسم نحو (ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم)^(٢١) ، وأختها (أما) فى مقدمات
اليمن وطلاتها نحو قال أبى صخر الهذلي :

أما والذي أبكى وأضحك والذي أمات وأحيا والذي أمره الأمر

وقد حصل التآخى بين بعض حروف المعانى وبعض الأفعال فى المعنى ، فحصل به
أثر فى العمل ، وذلك كالذى نجده بين (ما) و (لا) و (لات) و (إن) وبين
(ليس) ، فقد تأخت هذه الحروف مع (ليس) فى المعنى وهو نفي المعنى فى الزمن
الحالى عند الإطلاق ، وأختها فى العمل (النسخ) فهذه الحروف عند العمل ترفع
الإسم وتنصب الخبر كما تعمل (ليس) ، فهذه المشابهة فى هذين الأمرين صارت
هذه الحروف من أخوات (ليس) مع أن (ليس) فعل ، وهى حروف ، وأيضاً تعتبر
هذه الحروف من أخوات (كان) لمشابتها إياها فى العمل فقط^(٢٢) .

ومن صور التآخى فى حروف المعانى ما نجده فى نيابة حروف الجر بعضها عن
بعض ، أو إتفاق أكثر من حرف فى معنى واحد ، وذلك كمجئ كل حرف من
الحروف : (فى ، واللام ، والباء ، ومن ، وعلى) للظرفية^(٢٣) .

تلك كانت وقفة قصيرة مع الحرف الذي هو القسيم الثالث من أقسام الكلام ،
المعرف بقولهم : ما دل على معنى في غيره وكان القصد من هذه الوقفة التعريف
بالحرف وبيان وظيفته وخواصه التي يتميز بها في الكلام .

صيغة (أما) بين البساطة والتركيب

يرى كثير من النحاة أن (أما) حرف من حروف المعاني الهاملة ، وأن صيغتها بسيطة ليست مركبة من كلمتين فأكثر^(٢٥) ، فهي عندهم رباعية الأحرف الهجائية ، ويبدو لي أن الرأي الذي يذهب إلى عدم تركيب (أما) هو الرأي الأقرب إلى الصواب وذلك لأن البساطة أصل في الكلمة العربية .

وذهب (ثعلب) من الكوفيين إلى أن (أما) مركبة من جزئين ، وهما (إن) الشرطية و (ما) الزائدة ، حذف فعل الشرط بعدها ، ففتحت همزتها مع حذف الفعل وكسرت مع ذكره^(٢٦) ، وإلى هذا الرأي ذهب ابن الشجري في أماليه^(٢٧) ، ويبدو أن الذي حمل ثعلب إلى الذهاب بتركيب (أما) من (إن) الشرطية و (ما) الزائدة ، هو كثرة زيادة (ما) على بعض حروف المعاني ، مثل (إن) وأخواتها ، وزيادتها على بعض الجوازم مثل (حيث) و (إذ) و (أي) و (متى) و (أين) وعلى كل حال فالأحسن الأخذ بالرأي الذي يقول ببساطة (أما) وعدم تركيبها .

إبدال ميمها الأولى ياء :

يلحق (أما) بعض ما يلحق الأسماء والأفعال ، ففي لغة لبنى تميم أنهم يدلون ميمها الأولى ياء ، فيقولون (أيما)^(٢٨) ، ومن ذلك قول عمر بن أبي ربيعة ، يصف نفسه بالترف :

رأت رجلا أيما إذا الشمس عارضت فيضحى وأيما بالعشى فيخصر^(٢٩) .

وقول الآخر :

مبتلة هيفاء أيما وشاحهها فيجري ، وأيما الحجل منها فلا يجري

وقول جميل بن معمر :

على نبعه زوراء أيما خطامهها فمتن وأيما عودها فعتيق^(٣٠)

ف (أما) أصلها (أما)، أبدلت الميم الأولى ياء استقلالاً للتضعيف ، وهذا في الحروف من الإبدال النادر ، وإنما بابه أن يقع في المضاعف الذي قبله كسرة من الأسماء قيبدلون من المضعف الأول الياء للكسرة ، وذلك مثل قوههم : (دينار ، وقيراط ، وديوان) وما أشبه ذلك ، أصلها (دنا ، وقراط ، ودوان) ، وبكسر الأول وتشديد الثاني فإن زالت الكسرة وانفصل أحد الحرفين من الآخر ، رجع التضعيف ، فقلت : دنانير وقراريط ، ودواوين ، وكذلك إن صغرت فقلت : دنينير ، وقريريط (٣١) .

وهذا وقد علق أحد الباحثين على لغة بني تميم في (أما) بقوله : (ويحسن اليوم عدم محاكاتها) (٣٢) وبقوله أقول .

تعدد معاني (أما) ودلالاتها

يظهر من كلام كثير من النحاة أن معنى (أما) ودلالاتها تدور حول معنيين رئيسيين متلازمين ، وذلك في كثير من إستعمالاتها في الأساليب العربية ، هما : دلالتها على الشرطية - وهى تعليق أمر على آخر وجوداً وعدمها ، ليكون أحدهما سبباً والآخر نتيجة .

ودلالتها على التوكيد - وهو تحقق الجواب والقطع بأنه حاصل وواقع لا محالة قال الزمخشري : فائدة (أما) في الكلام أن تعطيه فضل توكيد تقول تزيد ذاهب ، فإذا قصدت توكيد ذلك وأنه لا محالة ذاهب وأنه بصدد الذهاب ، وأنه منه عزيمة قلت : أما زيد فذاهب ، وهذا التفسير مدلل بفائدتين ، بيان كونه توكيداً ، وأنه في معنى الشرط (٣٣) .

ولا تقتصر دلالة (أما) على ههذين المعنيين فقط ، بل تتعداهما - في الغالب إلى معان أخرى تكون مصاحبة لهما - أي : للشرطية والتوكيد - كدلالتها على التفصيل الذى يغلب على معظم أحوالها .

وبناء على دلالة (أما) على الشرطية بنشأ هذا السؤال : ل حقيقة أن (أما) من أدوات الشرط الجازمة ، أو غير الجازمة ؟ .

وللإجابة على هذا السؤال أقول : إذا رجعنا نفتش في بطون كتب النحو المتقدمة مثل : الكتاب لسيبويه ، والمقتضب للمبرد ، والأصول لابن السراج وغيرها ، لا نجد ذكراً لـ (أما) بين أدوات الشرط الجازمة ، أو غير الجازمة ، بيد أنها في كتب المتأخرين من النحاة - كابن مالك وابن الحاجب ، وابن هشام ، والزمخشري ، والرضي - نجدها مقحمة بين أدوات الشرط ، ومن ثم فهى عندهم : حـرف شرط جازم^(٣٤) ، حذفته بعده جملة الشرط وجوباً ، فإن قلت : أما زيد فمنطلق فالأصل : مهما يكن من شئ فزيد منطلق ، ثم حذفته أداة الشرط التى هى (مهما) مع ما اتصل بها من فعل الشرط (مهما يكن من شئ) ونابت (أما) عوضاً عن أداة الشرط وجملة ، فصار اللفظ : أما فزيد منطلق ، فقبح اللفظ بذلك من جهة ولاية الفاء الرابطة للجواب لـ (أما) فقدموا شيئاً من جملة الجواب ليفصلوا به بين (الفاء) و (أما) فيزول قبح اللفظ ، فقالوا : أما زيد فمنطلق ، هكذا التقدير أبداً في (أما) - قائمة مقام الشرط المحذوف ، مرلة مرلته ، مغنية عن أداة الشرط وفعالها^(٣٥) - حيث وقعت في كلام العرب ، ولهذا فالجملة المذكورة بعد (أما) والمفصول بالفاء بين جزأها ، هى في محل جزم ، لأنها جواب شرط جازم مقترن بالفاء ، ومن ثم فعلينا أن نبحت عن السبب الذى جعل متأخرى النحاة يقحمون (أما) ضمن أدوات الشرط وما مصدرهم في هذا الإقحام ؟ .

يبدو - والله أعلم - أن النحاة المتأخرين فهموا من كلام شيخ النحاة في كتابة حين قال عن (أما) : (وأما - أما) ففيها معنى الجزاء ، كأنه يقول : عبدالله مهما يكن من أمره فمنطلق ، ألا ترى أن الفاء لازمة لها أبداً)^(٣٦) ، أن (أما) حرف شرط بمعنى (مهما يكن من شئ) ، وذلك لأن سيويه أشار إلى أن (أما) فيها (معنى الجزاء) ، ثم فسر قول العرب (أما عبدالله فمنطلق) بقوله : كأنه يقول : عبدالله مهما يكن من أمره فمنطلق ، ومن ثم أقحموها بين أدوات الشرط زعما منهم أنها منها .

ويظهر لي - والله أعلم - أن هذا الزعم من النحاة المتأخرين لـ (أما) أنها حرف شرط بمعنى (مهما يكن من شئ) توهم فمنهم يبدو أنه بعيد ، وذلك لأمرين :
الأمر الأول : أن تفسير سيويه وأمثاله من النحاة المتقدمين كالمراد^(٣٧) لـ (أما) يظهر أنه كأن تفسير معنى للتقريب ، لا تقدير إعراب ، وأنه ليس من المحتم مطابقة الإعراب للمعنى دائما ، فقد يكون ثمت تعارض بين مقتضى المعنى ، وحق الإعراب الذى هو الصنعة ، وقد فطن العلماء من قديم إلى هذا الأمر ، ومن ثم فلا عجب أن رأينا ابن جنى يعقد لهذا الأمر بابا في كتابة الخصائص سماه (باب في الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى) ، وذكر فيه أمثلة على ذلك ، وختمه بقوله : (ألا ترى إلى فرق ما بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى ، فإذا مر بك شئ من هذا عن أصحابنا ، فإحفظ نفسك منه ، ولا تسترسل إليه ، فإن أمكنتك أن يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى ، فهو ما لا غاية وراءه ، وإن كان تقدير الإعراب مخالفا لتفسير المعنى ، تقبلت تفسير المعنى على ما هو عليه ، وصححت طريق تقدير الإعراب ، حتى لا يشذ شئ منها عليك ، وإياك أن تسترسل فتفسد ما تؤثر إصلاحه)^(٣٨) .

وقال في المنصف : (وليس يمتنع أن يكون تفسير المعنى مخالفا لتقدير الإعراب ، ألا ترى أن معنى قولهم : (أهلك والليل) : ألقى بأهلك قبل الليل ، وإنما تقديره في

الإعراب : ألحق أهلك وسابق الليل وسيبويه كثيراً ما يمثل في كتابه على المعنى ،
فيتخيل من لا خبرة له ، أنه قد جاء بتقدير الإعراب ، فيحمله في الإعراب عليه ،
وهو لا يدري فيكون مخطئاً ، وعنده أنه مصيب ، فإذا نوزع في ذلك قال : هكذا قلل
سيبويه وغيره (٣٩) .

وقال الرضى : (أما تفسر سيبويه فليس لأن (أما) بمعنى (مهما) وكيف
وهذه حرف ، و (مهما) اسم ؟ بل قصده إلى المعنى البحث) (٤٠) ، وقال أيضا : (وأما
بيان معنى الشرط فيها ، فبأن نقول : هي حرف بمعنى (إن) ، وجب حذف شرطها
لكثرة استعمالها في الكلام ، ولكونها في الأصل موضوعة للتشصيل) (٤١) ، وفي كلام
الرضى هذا إعتذار منه لسيبويه عن تفسيره لعبارة تركيب (أما) وإستبعاد منه لأن
تكون (أما) بمعنى (مهما) بل أنه يرى إذا كانت (أما) نائبة عن أداة من أدوات
الشرط فحقها أن تتوب عن أداة الشرط الأساسية (إن) ، لا عن (مهما) ، ويفهم
من كلام الرضى أن قناعته بشرطية (أما) ليست قوية .

الأمر الثاني : أن عبارة سيبويه بشأن (أما) توحي بأن الشرطية ليست هي
المعنى الأصلي الثابت لها حيث قال : (وأما (أما) ففيها معنى الجزاء) (٤٢) ، ولم
يقبل (معناها الجزاء) ، وأحسب أن ظرفية (في) في عبارة سيبويه لا تقتضى أن يشغل
المظروف الظرف كله ، فقد يشغل المظروف بعض الظرف مثل : زيد في المسجد ،
ومن ثم فالشرطية بعض معاني (أما) ثم إن سيبويه عندما فسر : أما عبدالله منطلق ،
شبه (أما) بـ (مهما) ، فقال : كأنه يقول : عبدالله مهما يكن من أمره فمنطلق ،
ومعلوم أن وجه الشبه عادة يكون في المشبه به أقوى من المشبه ، ولا شك أن الشرطية
في (مهما) أصلية وقوية وثابتة ، وفي (أما) ليست كذلك ، بل هي مكتسبة بسبب
نيابتها لـ (مهما) .

وفضلاً عن هذين الأمرين المتقلمين اللذين يشيران إلى أن الشرطية في (أما) ليست هي المعنى الأصلي الثابت لها ، فإن (أما) تحمل معنى التفصيل فتكون لتفصيل ما أجمله المتكلم واستئناف كلام ، كقولك : جاءني إخوتك ، فأما زيد فأكرمه ، وأما خالد فأهنته وأما بكر فأعرضت عنه ، قال الله تعالى يعد ذكر السفينة والغلام والجدار : (أما السفينة فكانت لمساكين)^(٤٣) (وأما الغلام فكان أبواه مؤمنين)^(٤٤) ، (وأما الجدار فكان لغلامين يتيمين)^(٤٥) فحين تكرر (أما) يكون التفصيل صريحاً فيها كما في الأمثلة السابقة ، وحين يترك تكرارها يكون التفصيل فيها ملحوظاً نحو قوله تعالى : (يا أيها الناس قد جاءكم برهان من ربكم وأنزلنا إليكم نوراً مبيناً ، فأما الذين آمنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم في رحمة منه وفضل ...)^(٤٦) أي : وأما الذين كفروا بالله فلهم كذا^(٤٧) .

والحق أننا لو أردنا أن نعرف إنطباق مفهوم الشرط على مثال النحويين -أما عبد الله فمنطلق - الذي بنوا عليه شرطية (أما) ، لوجدنا أن ذلك المفهوم الذي يعنى في أصله : ارتباط حدث بآخر ، ارتباطاً سببياً ، والآخر نتيجة مما يقتضى أن يتعلق الحدث الثاني بالأول وجوداً وعدمياً ، ولا ينطبق على مثاهم الذي فسروه بمعنى : عبد الله مهما يكن من أمره فمنطلق ، حيث لا نجد فيه ما يدل على الرابطة السببية ، وإذ كيف يكون إنطلاق عبد الله نتيجة لحدوث كل شيء من أمره وكيف يكون كل شيء منه سبباً لإنطلاقه ؟ لقد فطن أبو حيان إلى عدم انطباق مفهوم الشرط على هذا المثال ، فاستمع إليه يقول : (قال بعض أصحابنا : لو كانت شرطاً - أي : أما - لتوقف جوابها على شرطها ، مع أنك تقول : أما علما فزيد عالم ، فهو عالم إن ذكرت العلم ، أو لم تذكره ، بخلاف : إن قام زيد قام عمرو ، فقيام عمرو متوقف على قيام زيد)^(٤٨) .

وقد أدرك النحاة القائلون بشرطية (أما) أن تفسيرهم لـ (أما) عبد الله فمنطلق) ، المبني على تفسير سيويه ، تفسير عاجز عن بيان معنى الشرط والسببية في (أما) ، ومن ثم حاولوا أن يؤولوا تفسير سيويه بتقديرات كثيرة مختلفة ، وذلك حتى تسلم لهم فرضيتهم بشرطية (أما) من ذلك التصادم الناشئ بين مفهوم الشرط وتفسير المثال ، فزعموا أن كلمة (شيء) في كلام سيويه علم يراد به خاص ، و (كان) تامة ، والمعنى : مهما يوجد شيء من موانع مصدر جوابها ، فجوابها ثابت للمسند إليه ، فما ظنك إذا انتفت الموانع ، وإنما عمم سيويه العبارة لأنه لا يمكنه ذكر حدث خاص ، لأنه لم يفسرها باعتبار كلام معين بل فسرهما بما يشمل جميع موارد^(٤٩) ، وزعم بعضهم أن المعنى هو : إن أردت معرفة حال عبد الله فعبد الله منطلق^(٥٠) أو مهما ذكرت فعبد الله منطلق ورجح الرضى أن يكون التقدير : إن يقع شيء في الدنيا يقع انطلاق عبد الله^(٥١) .

والحق أن هذه التقديرات التي قدرها النحاة ، لا تنهض دليلاً على تحميلهم (أما) معنى الشرط والسببية وجعله أصلاً لدلالاتها الثابتة .

هذا وقد استدلت النحاة القائلون بشرطية (أما) بلزوم الفاء بعدها ، قال سيويه : (أما) (أما) ففيها معنى الجزاء ، كأنه يقول عبد الله مهما يكن من أمره فمنطلق ، ألا ترى أن الفاء لازمة لها أبداً^(٥٢) وقال ابن هشام : (أما) أي : أما شرط ، فيدل لها لزوم الفاء بعدها^(٥٣) وقالوا : إن هذه الفاء في قولهم : أما عبد الله فمنطلق ، رابطة للجواب ، قال أبو علي الفارسي : (والذي يدل على أن الفاء جواب ، إنما لا تخلو من أن تكون للعطف أو الجزاء ، فلا يجوز أن تكون للعطف ، لأنها لو كانت له لم تخل من أن تعطف مفرداً على مفرد ، أو جملة على جملة ، وليس في هذا الكلام - أي : قولهم : أما عبد الله فمنطلق - واحد منهما ، فإذا لم يكن ثبت أنها ليست عاطفة ، وإذا لم تكن عاطفة ، كانت للجزاء ، والجزاء لا يكون إلا بفعل ، أو

بمعنى فعل وليس ها هنا فعل فثبت أن هذا معناه ، وذلك المعنى تتضمنه (أما) ولم يذكر الفعل بعدها ^(٥٤) ولبعض النحاة حول هذه الفاء مقال ، فقد ذكر بعض العلماء أنها ليست رابطة للجواب ، وإنما هي زائدة لازمة ، لزوم الباء في (افعل به) في التعجب ^(٥٥) ، وأجاز ابن مالك وجماعة حذفها قياساً في الشعر والنثر ^(٥٦) .

ويظهر لي - والله أعلم - أن هذه الفاء لو كانت رابطة للجواب لإلزم فيها قياس الفاء الرابطة ، فكانت غير لازمة للفعل في مثل قول كثير عزة :

وما أنصفت أما النساء فبغضت إلينا ، وأما بالنساء فبغضت ^(٥٧)
وقول عمر بن أبي ربيعة :

رأت رجلاً أما الشمس عارضت فيضحى ، وأما بالعشى فيخصر
لأن جواب (أما) في البيتين جملة فعلية ، يصلح أن يكون شرطاً ، فلا يلتزم في مثله إقترانه بالفاء بعد أدوات الشرط .

قال أبو حيان : (هذه الفاء جاءت في اللفظ خارجة عن قياسها ، لأنها لم تجيء رابطة جملتين ، ولا عاطفة مفرداً على مثله والتعليل بكون (أما) في معنى الشرط ليس بجيد ، لأن جواب (مهما يكن من شيء) لا تلزم فيه الفاء ، إذا كان صالحاً لأداة الشرط ، والفاء لازمة بعد (أما) ، كان ما دخلت عليه صالحاً لها ، أم لم يكن ألا ترى أنه يقال : مهما يكن من شيء لم أبال به ، ويمتنع في (أما) ويجب ذكر الفاء ليس لأجل ذلك ^(٥٩) .

وأوضح من كلام أبي حيان هذا أنه لا يرى في لزوم هذه الفاء ، التي تقع بعد (أما)، دليلاً على معنى شرطية (أما) ، وجعل هذا المعنى أصلاً ثابتاً لدلالاتها والحسب أن كلام أبي حيان حول هذه الفاء كلام جيد ، وحقاً أن هذه الفاء في تركيب (أما) جاءت خارجة عن قياسها ، لأنها لم تجيء رابطة جملتين ، وبالتالي ليست هي فاء الجزاء

لأن فاء الجزاء تحيى في أحوال خاصة حددها النحويين^(٦٠) لتربط بين جملتين دخلت عليهما أداة الشرط ، فتجعل منهما جملة واحدة ، وفاء (أما) تلازمها ملازمة دائمة إلا فيما نذر - ومن ثم لا يمكن أن يتم التركيب في (أما) إلا بوجود الفاء ، والواقع أن تركيب (أما عبدالله فمنطلق) ، أصله (عبدالله فمنطلق) ، وهذا كلام تام من جملة اسميه ، وليس جملتين يلزم الربط بينهما بالفاء ، ومعنى هذا أن (أما) تدخل على كلام تام ، والأداة الشرطية لا تدخل على كلام تام ، وإنما تدخل على جملتين لا رابطة بينهما فتجعل منهما جملة واحدة ، ومن ثم فإن دخول الفاء في تركيب (أما) أوهم النحاة فظنوها (فاء الجزاء) وهى ليست كذلك ، كما أفاد كلام أبي حيان ، بل هى فاء زائدة لازمة تفيد التوكيد ، والله أعلم .

وفى كلام آخر لأبي حيان يستبعد فيه شرطية (أما) ، يقول : (ما ذكر فى معناها ، هو من حيث صلاحية التقدير ، ولا جائز أن يكون مرادفاله من حيث المعنى ، لأن معقولة الحرف مباينة لمعقولة الإسم والفعل ، فيستحيل المرادفة ، ولأن فى (يكن) ضميراً يعود على (مهما) ، وفى الجواب ضمير يعود على الشرط ، وذلك منتف فى (أما) فلا يعقل أن يعود الضمير على حرف ، ولا يعقل أن يحل الحرف الواحد محل اسمين وفعل وحرف)^(٦١) وقال المرادى : وليست (أما) بمعنى (مهما) وشرطها ، لأنها حرف ، والحرف لا يصلح أن يكون بمعنى إسم وفعل^(٦٢) والواقع أن غير واحد من النحاة قد صرح بأن (أما) ليست شرطية وجعلوها حرف تفصيل ، أو حرف إخبار^(٦٣) قال الرضى : (ولكونها فى الأصل موضوعة للتفصيل)^(٦٤) وقال ابن خالويه فى قوله تعالى (فأما اليتيم فلا تقهر)^(٦٥) : و (وأما) ، إخبار^(٦٦) ، وقال بجاء الدين السبكي : (أما : من الأدوات التى يحصل بها التعليق ، وليست شرطاً ، وبذلك صرح شيخنا أبو حيان)^(٦٧) ، وقال الدسوقي : (التحقيق أنها حرف إخبار ، نأبه عن فعل الشرط ، لا أنها موضوعة للشرط ، وحينئذ فالإضافة لأدنى ملابسة ،

أى: أنها حرف نائب عن الشرط ومضمنة لمعناه ، ولو كانت موضوعة للشرط لاقتضت فعلا بعدها فهي قد أغنت عن الجملة الشرطية ، وعن أداة الشرط ، وى من أغرب الحروف ، لقيامها مقام أداة الشرط ، وجملة الشرط (٦٨) .

ويظهر من كلام الدسوقي أن قول بعض النحاة عن (أما) أنها (حرف شرط) يمكن حمله على المجاز ، فهي ليست من أدوات الشرط حقيقة ، وإذا ضمننت معنى الشرط ، ولم يجوز أن تعرب على أنها إسم شرط في محل رفع مبتدأ ، باعتبار أنها عوض عن جملة مكونة من فعل مضارع مجزوم ، وحرف جر زائد ، وفاعل مجرور لفظا ، هي (مهما يكن من شئ) .

وإذا كان محمول الكلام السابق يشير إلى أن معنى الشرطية ، ليس هو المعنى الأصلي الثابت لـ (أما) ، فما المعنى الأصلي الثابت لها ؟ .

للإجابة على هذا السؤال ، أقول : إن الذى يظهر لى - والله أعلم - أن المعنى الأصلي الثابت لـ (أما) ، وهو : التوكيد والتفصيل ، أما الشرط فمستفاد من القصر الذى تضمنته أسلوب (أما) ، وقد أشار العالم الرضى فى كلام ثمين له فى شرح الكافية (٦٩) ، إلى أن أسلوب القصر يتضمن معنى الشرط والجزاء ، فحين عرض لحديث النبى ﷺ : (ما أيس الشيطان من بنى آدم إلا أتاهم من قبل النساء) قال : (..... وكان معنى حرف النفى - (ما) - مع (إلا) يفيد معنى الشرط والجزاء - أعنى لزوم الثانى للأول ، جاز أن يعتبر معنى الشرط والجزاء مع حرف النفى و (إلا) ، فيصاغ ما قبل (إلا) وما بعدها ، صوغ الشرط والجزاء (٧٠) ، ومعلوم أن (النفى والإستثناء) من طرق أسلوب القصر المعروفة .

ونحن إذا نظرنا بعين التأمل إلى تركيب العبارة فى قولهم : (أما عبدالله فمنطلق) وجدناه أقرب إلى أسلوب القصر منه إلى الشرط والجزاء ، ذلك لأن الأصل فى معنى

(أما) هو : التوكيد ، حيث إن تقدير : (أما عبدالله فمنطلق) ، هو : (ما عبدالله إلا منطلق) ، أو : (إنما عبدالله منطلق) ، وهذا التقدير أسلوب قصر ، ومنه لمح معنى الشرط والجزاء في (أما) ، لأن أسلوب القصر يتضمن معنى الشرط كما أفاد كلام الرضى عند تناوله للإستثناء في الحديث النبوى السابق .

وإذا سلمنا بأن المعنى الأسمى الثابت لـ (أما) ، هو : التوكيد والتفصيل ، فإن ذكرها من بين أحرف الشرط ، يعد إقحاما لا مسوغ له ، لأن شرطيتها ليست أصلية ، وإنما هى مكتسبة بسبب نياتها لـ (مهما) وفعل الشرط ، ومن ثم كان الأنسب إسقاطها من أدوات الشرط ، وجعلها حرف توكيد وتفصيل ، وإعراب الجملة المصرح بما بعدها تبعا لموضعها من سياق الكلام ، من دون التأثير بتقديرات النحاة الصناعية التى قامت حول الأساليب التى وردت فيها (أما) .

إستعمالات (أما) وأحكاما النحوية

قال الرماني عن (أما) : هي من الحروف الهوامل^(٧١) ، وكذلك أشار الملتقى إلى أنها هاملة ، لا عمل لها بقوله : (وأعلم أن (أما) تكون بمعنى (مهما) الشرطية ، ولا تعمل عملها)^(٧٢) .

و (أما) من الحروف التي تضمنت معنى الفعل ، قال أبو علي الفارسي : (... فالذي يدل على تضمنه معنى الفعل دخول الفاء في جوابه)^(٧٣) .

فالخرف قد ينوب عن الفعل ويتضمن معناه ، وذلك إذا أتى عوضا عنه ، ومن ثم قد يعمل عمله ، ومن الحروف التي تضمنت معنى الفعل ، وعملت عمله (إن ، وأن ، وكان ، وليت ، ولكن ، ولعل) ولا يلزم من كون بعض الحروف بمعنى الفعل إعمالها فالحروف التي بمعنى الفعل كثيرة ، ولكنها لا تعمل مثل أدوات التخصيص ، وأدوات النفي ، وأدوات الإستفهام (هل والهمزة) .

فالأهمال وعدم العمل من صفات (أما) التي قررها بعض النحويين ، ولـ (أما) في الأساليب العربية إستعمالات منها :

أن تكون قطعا وأخذا في كلام مستأنف من غير أن يتقدمها كلام ، قال النحاس : (سمعت أبا إسحاق الزجاج يسأل عن معنى (أما)) ، فقال : هي للخروج من شيء إلى شيء ، أي (دع ما كنا فيه وخذ في شيء آخر)^(٧٤) ، وفي كلام الزجاج معنى دلالي لـ (أما) ، وفيه إشارة إلى ما نحن بصدده من أنواع إستعمالها ، وعلى هذا الإستعمال يرد ما يأتي في أوائل الكتب ، كقولك :

أما بعد كذا ، فإني فعلت ، وأما على أثر ذلك فأني صنعت وإستفتح أبو علي الفارسي كتابه الذي سماه (الإيضاح) بقوله : (أما على إثر ذلك فإني

جمعت^(٧٥) وأول من قال (أما يعد) : داود عليه السلام ، وأول من كتبها من العرب : قس بن ساعدة الأيادي^(٧٦) .

زعم بعض النحويين أن (أما) قد تحذف في هذا الإستعمال ، ويعوض منها (الواو) ، فتصبح العبارة : (وبعد فأقول) ، وذلك مثل قول صاحب القاموس في ديباجة قاموسه : (الحمد لله منطلق البلغاء ، باللغى في البوادي ... وبعد ، فإن للعلم رياضاً وحياضاً ...)^(٧٧) ، وكلمة (بعد) هذه من الظروف الصالحة للزمان والمكان ، وهي كلمة يفصل بها بين الكلامين عند إرادة الانتقال من كلام إلى غيره .

وادعى بعض النحاة أن الأصل في : (وبعد فأقول) : مهما يكن من شيء بعد هذا فأقول ، ثم حذف (مهما يكن من شيء) ، وأقيمت (أما) مقامه ، ثم حذفت (أما) ، وتقدر أيضا بأنها اسم شرط ، وفعل ، وجار ومجرور ، ويعلق بها الظرف ويظهر أن هذه التقديرات في إعراب هذه العبارة (وبعد فأقول) فيها بعد وتكلف ، والأنسب أن يجعل هذه الواو استئنافية ، والفاء في (فأقول) إما على توهم (أما) ، أو أنها زائدة ، والظرف (بعد) متعلقا بـ (أقول) ، ويمكن وجه آخر وهو أن نعد الظرف في هذه العبارة مجرى مجرى الشرط^(٧٨) .

أن تستعمل حرفا دالا على التفصيل غالبا ، لأنها في الغالب تكون مسبوقه بكلام مجمل ، وهي تفصله ، وهذا الإستعمال يعرف من تتبع مواقعها في الأساليب العربية ، ففي قوله تعالى : (فأما اليتيم فلا تقهر ، وأما السائل فلا تنهر ، وأما بنعمة ربك فحدث)^(٧٩) ، (أما) للتفصيل ، وفي قوله تعالى في سورة الكهف^(٨٠) بعد ذكر السفينة والغلام والجدار ، (أما) للتفصيل ، والقرآن الكريم ملئ بالآيات التي وردت فيها (أما) للتفصيل وهي للتفصيل في قول كعب بن سعد الغنوي :

لقد كان : أما حلمه فمروح علينا ، وأما جهله فغريب
والتفصيل يكون واضحا بينا إذا تكررت (أما) ، ويكون ملحوظا فيها إذا لم
تكرر ، كما في آيتي النساء^(٨٢) وآية آل عمران^(٨٣) ، وغير ذلك في
مواضع من كلامه عز وجل ، وكلام نبيه عليه أفضل الصلاة والسلام ،
وكلام العرب نظمه ونثره .

٣ - أن تستعمل دالة على التوكيد ، وو تحقق الجواب ، والقطع بأن حاصل ،
وأنه لا محالة واقع ولو إدعاء^(٨٤) ، وقد أحكم الزمخشري شرحه ، فقال :
تقول زيد ذاهب ، فإذا قصدت توكيد ذلك وأنه لا محالة ذاهب ، وأنه بصدد
الذهاب ، وأنه منه عزيمة قلت : أما زيد فذاهب ، ثم أشار إلى تفسير سيويه
لهذا المثال ، وأن هذا التفسير مدل بفائدتين : بيان كونه توكيدا ، وأنه في
معنى الشرط^(٨٥) .

وأحسب أن هذا البحث قد حاول مناقشة هذا الإستعمال - أما عبدالله فمنطلق
الذي قام سيويه بتحويله إلى جملة (عبدالله مهما يكن من أمره فمنطلق) ، ومن ثم
فهم سيويه أن في (أما) معنى الجزاء ، لأن هذه الجملة المحولة جملة شرطية ، وأيضا
زاده وجود الفاء في هذا التركيب إيمانا بمعنى الجزاء في (أما) ، وعلى هذا الفهم ظل
كثير من النحاة في بلاد المشرق والمغرب والشام ومصر ، بيد أنهم حاولوا أن يسدوا
بعض الثغرات التي ظهرت لهم في تفسير سيويه ، وفي مقولتهم حول (أما) ، ولم
يحاولوا أن ينظروا إلى هذا المثال وإلى تفسيره ، نظرة فاحصة ناقدة ، لأنهم كانوا
يحترمون ويقدرون سيويه ويخشون تحطته إن هم حاولوا ذلك ، على الرغم من
ظهور بعض الإشكالات في تركيب (أما) .

قال النحاس عند حديثه عن قوله تعالى : (فأما إن كان من المقربين)^(٨٦) :
(وهذا الموضع عشكل من الإعراب) لأن (أما) محتاج إلى جواب ، ويسأل لم صر لا

يلى (أما) إلا الاسم ، وهى تشبه حروف المجازاة ؟ وإنما يلى حروف المجازاة الفعل ، وهذا أشكل فيها ^(٨٧) .

والحق أن هذا الإستعمال ليس فيه دلالة الشرطية ، وإنما هو للتوكيد ، وقد يفهم منه الإستثناء إذا سبق بكلام مثل : أقام الطلاب ، أما عبدالله فمنطلق ، فيمكن أن يفهم من هذا التعبير : أقام الطلاب إلا عبدالله .

أحكام (أما) النحوية :

لـ (أما) أحكام نحوية ذكرها النحاة عند بحثهم لها ، وإليك بيان هذه الأحكام :

١ - إن الفاء تكون لازمة لجواب (أما) وجوبا ^(٨٨) ، ولا يمكن أن يتم تركيب العبارة في (أما) إلا بهما معا .

٢ - جواز حذف الفاء مع جواب (أما) :

لا يجوز حذف الفاء إلا إذا دخلت على فعل من القول ، وحذف ذلك الفعل معها وبقي معموله ، وهذا الحذف شائع .

فمثال حذف الفاء مع القول قوله تعالى : (فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم بعد إيمانكم) ^(٨٩) ، فالتقدير : فيقال لهم : أكفرتم ، فحذفت الفاء التى هى جواب (أما) مع القول وبقي معموله .

وكذلك أيضا قوله تعالى : (وأما الذين كفروا أفلم تكن آياتى تتلى عليكم) ^(٩٠) التقدير : فيقال لهم : أفلم تكن آياتى .

وأیضا جوز النحاة حذف الفاء من جواب (أما) للضرورة ، ومثلوا لذلك بقول الشاعر ^(٩١) .

فأما الصدور لا صدور لجعفر — ولكن أعجازاً شديداً ضريرها —

وقول الشاعر (٩٣):

فأما القتال لا قتال لديكم _____ ولكن سيرا في عراض المواكيب
فالتقدير : فلا صدور ، وفلا قتال ، وحذفت الفاء ضرورة .

وفي غير ذلك سمع حذفها نادراً مثل ما جاء في الحديث النبوي : (أما بعد : ما بال رجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله) (٩٣) ، وقوله ﷺ : (أما موسى كأني أنظر إليه إذا انحدر في الوادي) (٩٤) .

٣ - جواز حذف (أما) لدليل :

أجاز النحاة حذف (أما) لدليل ، ويكثر هذا قبل الأمر والنهي ، وكقوله تعالى : (وربك فكبر ، وثيابك فطهر ، والرجز فاهجر) (٩٥) ، فوجود الفاء دليل على حذف (أما) .

٤ - وجوب الفصل بينها وبين جوابها :

ولا يجوز أن يكون هذا الفاصل جملة ، إلا إن كانت دعاءً ، وتقدم هذه الجملة فاصل بينها وبين (أما) ، فلا بأس من الفصل نحو : أما اليوم - رحمك الله فالأمر كذا (٩٦) . ولا يلي (أما) فعل ، حتى لا يتوهم أنه فعل الشرط ، في حين أنها نائبة عن أداة الشرط وفعله ، وإنما يفصل بينها وبين جوابها بالإسم ، مرفوعاً بالإبتداء نحو : أما خالد فتاجح ، أو الخبر نحو : أما مسافر فبكر ، أو منصوباً بفعل بعده نحو : أما السائل فلا ترد ، أو بفعل مقدر يفسره المذكور نحو : أما محمداً فأكرمه ، أو بظرف نحو : أما اليوم فأسافر ، أو بمجرور نحو : أما بما عندك فلا تبخل ، أو بحال نحو : أما مسرعاً فعلى ذاهب ، أو بمفعول له نحو : أما العلم فعالم ، أو بمصدر نحو : أما إكراماً فلكرم ،

أو بجملة شرطية وحدها دون جوابها نحو قوله تعالى : (فأما إن كان من المقربين فسروح
وريجان) (٩٧) .

٥ - إن (أما) قد تعمل في : الظرف ، والحال ، والمجرور :

قال بعض النحاة : إن (أما) لما نزلت منزلة الفعل نصبت ، ولكنها لم تنصب المفعول
به لضعفها ، وإنما يجوز أن تنصب الظرف الصحيح نحو : أما اليوم فإني مسافر ،
وتنصب الحال نحو : أما علما فعالم ، والمجرور نحو : أما في الدار فزيد نائم ، فكل من
الظرف (اليوم) ، والحال (علما) ، والمجرور (في الدار) منصوب بـ (أما)
ليأتها عن الفعل ، وقيل : إن العمل في كل من الظرف والحال والمجرور ، هو للفعل
الذي نابت عنه (أما) ، في المسألة خلاف طويل (٩٨) .

٦ - حكم ما تكرر بعد الفاء الواقعة بعد (أما) إذا كان غير مصدر :

اختلف النحاة في إعراب ما يتكرر بعد الفاء الواقعة بعد (أما) إذا كان
غير مصدر ، أو صفة ، نحو : (أما العبيد فذو عبيد) ، (وأما العبد فذو عبيد) ،
فالأصل في الرفع على الإبتداء ، والرابط إعادته بلفظه ، والتقدير : (مهما يكن من
شيء فالعبيد هو صاحبها) .

وروى يونس عن بعض العرب نصب (العبيد) ، وحكم سيبويه على هذا
الإستعمال ، بأنه قليل خبيث (٩٩) ، وذلك في حالة نصب كلمتي (العبيد)
(العبد) ، ولكنه أجاز هذا النصب على ضعفه بإعتبار إعرابه حالا على حد (جاءوا
الجماء الغفير) ، وبني سيبويه على رأيه هذا ، أنه لا يصح النصب إلا أن يكون العبيد
بغير إعيانهم ليلحق بالمصادر المهمة ، فإن أريد (عبيد معيون) ، وجب الرفع على
حد (أما البصرة فلا بصرة لكم) ، لا طرادته وسلامته من تقديم المعمول (١٠٠) .

وقد خلط النحويون كثيراً في تحريجهم لهذا الإسم في حالة النصب فبعضهم رأى أنه مفعول مطلق ، معمول لما بعد الفاء أو مفعول لأجله إن كان معرفاً ، أو حال إن كان منكرأ^(١٠١) .

وكان المبرد لا يميز النصب ، ولا يرى له وجهاً ، وكان الزجاج يتأول في نصب (العبيد) تقدير الملك والملك مصدر ، كأنه قال : أما ملك العبيد ، كما تقول : أما ضرب زيد فأنا ضاربه ، ويعرب الرضى^(١٠٢) ما بعد (أما) في هذه الحالة مبتدأ مصدراً بالفاء الواقعة في جواب شرطها ، وأما إذا كان منصوباً فهو يعربه مفعولاً به لما بعد الفاء ، والرضى في إعرابه للمنصوب يختلف عن النحاة الذين سبقوه ، وينفرد بهذا الإعراب .

تلك كانت أبرز الأحكام النحوية لـ (أما) والله أعلم وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

الإحالات والمهوش

- ١ - أنظر اللسان (حرف) .
- ٢ - الكتاب ١٢/١ .
- ٣ - المصدر السابق ٢٩١/١ .
- ٤ - المقصود بالحرف هنا : الحرف الذي جاء لمعنى .
- ٥ - الكتاب ٤٢٠/١ - ٤٢١ ، وأنظر شرح المفصل ١١٧/٦ .
- ٦ - البسيط ٨٣٨/٢ ، وأنظر الجمع ١٥٣/٤ .
- ٧ - المعنى لابن هشام ١٧٢/١ - ١٧٤ ، وانظر منه ١٣٨/١ .
- ٨ - اللسان مادة (ربط) .
- ٩ - انظر شرح الجمل لابن عصفور ٤٣٣/١ - ٤٣٤ .
- ١٠ - سورة الزمر ، آية ٣٦ .
- ١١ - سورة مريم ، آية ٣٨ .
- ١٢ - منحة الجليل على شرح ابن عقيل ١٤٨/٢ .
- ١٣ - الخصائص ٢٧٣/٢ وما بعدها ، لخص فيه ابن جنى كلام أبي عيسى الفارس الوارد في هذا الخصوص في كتاب الشعر ٦٣/١ .
- ١٤ - سورة فاطر ، آية ٤١ .
- ١٥ - سورة الروم ، آية ٥١ .
- ١٦ - سورة البقرة ، آية ١٤٥ .

وقد خلط النحويون كثيراً في تخريجهم لهذا الإسم في حالة النصب فبعضهم رأى أنه مفعول مطلق ، معمول لما بعد الفاء أو مفعول لأجله إن كان معرفاً ، أو حال إن كان منكرأ^(١٠١) .

وكان المراد لا يميز النصب ، ولا يرى له وجهاً ، وكان الزجاج يتأول في نصب (العبيد) تقدير الملك والملك مصدر ، كأنه قال : أما ملك العبيد ، كما تقول : أما ضرب زيد فأنا ضاربه ، ويعرب الرضى^(١٠٢) ما بعد (أما) في هذه الحالة مبتدأ مصدراً بالفاء الواقعة في جواب شرطها ، وأما إذا كان منصوباً فهو يعربه مفعولاً به لما بعد الفاء ، والرضى في إعرابه للمنصوب يختلف عن النحاة الذين سبقوه ، ويتفرد بهذا الإعراب .

تلك كانت أبرز الأحكام النحوية لـ (أما) والله أعلم وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

الإحالات والهواش

- ١ - أنظر اللسان (حرف) .
- ٢ - الكتاب ١٢/١ .
- ٣ - المصدر السابق ٢٩١/١ .
- ٤ - المقصود بالحرف هنا : الحرف الذي جاء لمعنى .
- ٥ - الكتاب ١/٤٢٠ - ٤٢١ ، وأنظر شرح المفصل ١١٧/٦ .
- ٦ - البسيط ٢/٨٣٨ ، وأنظر المجمع ٤/١٥٣ .
- ٧ - المغنى لابن هشام ١/١٧٢ - ١٧٤ ، وأنظر منه ١/١٣٨ .
- ٨ - اللسان مادة (ربط) .
- ٩ - انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٣٣ - ٤٣٤ .
- ١٠ - سورة الزمر ، آية ٣٦ .
- ١١ - سورة مريم ، آية ٣٨ .
- ١٢ - منحة الجليل على شرح ابن عقيل ٢/١٤٨ .
- ١٣ - الخصائص ٢/٢٧٣ وما بعدها ، لخص فيه ابن جنى كلام أبي عيسى الفارس الوارد في هذا الخصوص في كتاب الشعر ١/٦٣ .
- ١٤ - سورة فاطر ، آية ٤١ .
- ١٥ - سورة الروم ، آية ٥١ .
- ١٦ - سورة البقرة ، آية ١٤٥ .

- ١٧ - معاني القرآن للفراء ٣٧٠/٢ .
- ١٨ - سورة الأعراف ، آية ١١٥ .
- ١٩ - سورة سبأ ، آية ٢٤ .
- ٢٠ - معاني القرآن للفراء ٣٨٩/١ - ٣٩٠ .
- ٢١ - سورة يونس ، آية ٦٢ .
- ٢٢ - المفصل للزنجشري ص ٣٠٧ - ٣٠٩ ، والكشاف ١٣٨/١ ، وانظر شواهد التوضيح ١٩٣ .
- ٢٣ - انظر شرح المفصل ١٠٩/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٥٩١/١ والمساعدة على تسهيل الفوائد ٢٧٧/١ .
- ٢٤ - انظر أوضح المسالك ٢١/٣ وما بعدها .
- ٢٥ - الجنى الداني : ٥٢٢ - ٥٢٣ ، وانظر الكتاب ٣٣٢/٣ .
- ٢٦ - الجنى الداني ٥٢٣ .
- ٢٧ - ١٣٤/٣ .
- ٢٨ - كتاب الشعر ٧٠/١ .
- ٢٩ - ديوانه : ٩٤ ، والكامل ٩٨/١ ، المختصب ٢٨٤/١ ، الأزهية ١٥٧ ، معاني القرآن للفراء ١٩٤/٢ ، المتع ٣٧٥/١ .
- ٣٠ - ديوانه ص ١٥٠ ، والكامل ٩٦/١ .
- ٣١ - الكامل ٩٨/١ .
- ٣٢ - النحو الوافي ٥٠٤/٤ (هـ - ٤) .

- ٣٣ - المغنى ٥٧/١ ، وانظر الكتاب : ٢٣٥/٤ ، والتصريح ٢٦٠/٢ - ٢٦٢
وحاشية الصبان ٤٦/٤ - ٤٧ .
- ٣٤ - المغنى ٥٧/١ ، التصريح ٢٦٠/٢ ، شرح الكافية ٣٩٦/٢ ، حاشية الصبان
٤٤/٤ .
- ٣٥ - أنظر أمالى ابن الشجرى ٨/١ .
- ٣٦ - الكتاب ٢٣٥/٤ .
- ٣٧ - المقتضب ٧١/٢ ، ٢٧/٣ - ٢٩ .
- ٣٨ - الخصائص ٢٧٩/١ - ٢٨٤ ، وأنظر منه ٢٥٥/٣ .
- ٣٩ - المنصف ١٣١/١ ، وأنظر الخزانة ٤٣٩/٨ .
- ٤٠ - شرح الكافية ٣٩٧/٢ .
- ٤١ - المصدر نفسه ٣٩٦/٢ .
- ٤٢ - الكتاب ٢٣٥/٤ .
- ٤٣ - سورة الكهف ، آية ٧٩ .
- ٤٤ - سورة الكهف ، آية ٨ .
- ٤٥ - سورة الكهف ، آية ٨٢ .
- ٤٦ - سورة النساء ، آية ١٧٤-١٧٥ .
- ٤٧ - حاشية الصبان : ٤٦/٤ ، والمغنى ٥٧/١ .
- ٤٨ - حاشية الصبان : ٤٤/٤ ، والتصريح ٢٦٢/٢ .

- ٤٩ - التصريح: ٢٦٢/٢ ، وحاشية الصبان ٤٤/٤ ، وشرح المفصل ١١/٩ .
- ٥٠ - التصريح: ٣٦٢/٢ ، وحاشية الصبان ٤٤/٤ .
- ٥١ - شرح الكافية: ٣٩٦/٢ .
- ٥٢ - الكتاب: ٢٣٥/٤ .
- ٥٣ - المعنى: ٢٩/١ ، وأنظر الجنى الداني: ٥٢٣ .
- ٥٤ - كتاب الشعر: ٦٣/١ .
- ٥٥ - النصف: ١٢/١ ، وحاشية الصبان ٤٤/٤ ، وحاشية الأمير ٥٣/١ .
- ٥٦ - شواهد التوضيح: ١٣٦ - ١٣٨ .
- ٥٧ - ديوان كثير: ٨٦ .
- ٥٩ - المجمع: ٦٧/٢ .
- ٦٠ - أنظر التصريح: ٢٥٠/٢ ، والمعنى: ١٦٣/١ - ١٦٥ .
- ٦١ - المجمع: ٦٧/٢ .
- ٦٢ - التصريح: ٢٦١/٢ .
- ٦٣ - البحر المحيظ: ١١٩/١ ، والجنى الداني: ٥٢٢ ، وحاشية الصبان: ٤٤/٤ ،
ورصف المبانى: ١٨١ .
- ٦٤ - شرح الكافية: ٣٩٦/٢ .
- ٦٥ - سورة الضحى ، آية ٨ .
- ٦٦ - إعراب ثلاثين سورة من القرآن: ١٢١ .

- ٦٧ - المنصف من الكلام على الشمي : ١٢٠/١ .
- ٦٨ - حاشية الدسوقي : ٥٦/١ .
- ٦٩ - شرح الكافية : ٢٥٠/١ .
- ٧٠ - المصدر السابق .
- ٧١ - معاني الحروف : ١٢٩ .
- ٧٢ - رصف المباني : ١٨١ .
- ٧٣ - كتاب الشعر : ٦٣/١ .
- ٧٤ - إعراب القرآن ١٢٣٧ ، ومعاني الحروف : ١٢٩ .
- ٧٥ - أمالي ابن الشجري ١٣٢/٣ ، وانظر مقدمة الإيضاح ص ٥ .
- ٧٦ - الإقتضاب : ١٩٩/١ .
- ٧٧ - القاموس المحيط : ٣١ - ٣٢ .
- ٧٨ - المنصف من كلام الشمي : ٥/٢ ، وحاشية الدسوقي ١٧٩/١ .
- ٧٩ - سورة الضحى ، آية ٩ - ١٠ - ١١ .
- ٨٠ - سورة الكهف ، آية ٧٩ - ٨٠ - ٨٢ .
- ٨١ - جبهة أشعار العرب : ٢٤٩ ، المراح الغريب : البعيد .
- ٨٢ - الآيتان (١٧٤ - ١٧٥) .
- ٨٣ - الآية ٧ .
- ٨٤ - النحو الوافي ٥٠٤/٤ .

- ٨٥ - المغنى : ٥٧/١ .
- ٨٦ - سورة الواقعة ، آية ٨٨ .
- ٨٧ - إعراب القرآن : ١٢٣٦ - ١٢٣٧ .
- ٨٨ - الكتاب : ٢٣٥/٤ ، والمقتضب ٧٠/٢ ، والمغنى ٥٦/١ .
- ٨٩ - سورة آل عمران ، آية ١٠٦ ، وانظر معاني القرآن لأخفش : ٢١١/١ .
- ٩٠ - سورة الجاثية ، آية ٣١ .
- ٩١ - لرجل من الضباب يهجو جعفر بن كلاب ، وقيل : لتوبة بن الحمير ، انظر في الإيضاح : ٨٦ ، وشرح المفصل : ١٣٤/٧ ، والخزانة ٥٧/١ ، ٢١٧ .
- ٩٢ - للبحار بن خالد المخزومي ، يهجو بني أسد بن أبي العيص ، ونسب للكميست وللوليد بن نميك ، انظره في المقتضب : ٧١/٢ ، والمغنى : ٨٠/١ ، والتصريح : ٢٦٢/٢ ، والمساعدة : ٢٤٣/١ .
- ٩٣ - أخرجه البخارى في كتاب البيوع ، باب إذا اشترط شروطا في البيع لا تحل .
- ٩٤ - أخرجه البخارى في كتاب الحج ، باب التلبية إذا انحدر في الوادى ولمزيد من الشواهد انظر شواهد التوضيح : ١٣٦ - ١٣٨ .
- ٩٥ - سورة المدثر ، آية (٣ - ٤ - ٥) .
- ٩٦ - الجنى الدانى : ٥٢٤ .
- ٩٧ - سورة الواقعة ، آية (٨٨ - ٨٩) ، وانظر أمالي ابن الشجرى : ١٣١/٣ .
- ٩٨ - الجنى الدانى : ٥٢٧ .
- ٩٩ - الكتاب : ٣٨٩/١ .
- ١٠٠ - الكتاب : ٣٨٩/١ .
- ١٠١ - المغنى : ٥٨/١ - ٥٩ .
- ١٠٢ - شرح الكافية : ٣٧٢/٢ .

ثبتت المصادر والمراجع

- القرآن الكريم .
- الأزهية في علم الحروف للهروي / ت / عبد المعين الملوحي - دمشق - ١٣٩١هـ - ١٩٧١م .
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ، لابن خالويه ، مطبعة دار الهلال - بيروت ١٩٨٨م .
- إعراب القرآن المنسوب للزحاح ، ت / إبراهيم الأبياري ، المطابع الأميرية بالقاهرة ١٩٦٢م .
- إعراب القرآن للنحاس ، ت / زهير غازي زاهد - م / العاني ببغداد .
- الاقتضاب في شرح أدب الكاتب ، لابن السيد البطليوسي / ت / مصطفى السقا ود / حامد عبد المجد - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة ١٩٨١ .
- أمالي ابن الشجري / ت / د / محمود محمد الطناحي / م / الخانجي بالقاهرة - ط / أولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام الأنصاري ، م / المكتبة العصرية بيروت .
- البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي ، م / السعادة بمصر ١٣٢٨هـ .
- البسيط في شرح جمل الزجاجي / لابن أبي الربيع / ت / د / عياد النيثي / دار الغرب الإسلامي بيروت ط / أولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م .
- التصريح على التصريح ، لخالد الأزهرى ، م / عيسى الحلبي بالقاهرة (من دون) .

- جمهرة أشعار العرب ، لأبي زيد القرشى ، بيروت ١٩٦٣ م .
- الجنى الدائى فى حروف المعانى ، للحسن بن قاسم المرادى ، ت/د/ فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل ، م / دار الكتب العلمية بيروت ، ط / أولى ١٤١٣هـ/١٩٩٢ م .
- حاشية الأمير على المغنى ، لمحمد الأمير ، م/ دار الفكر بالقاهرة ١٩٧٣ م .
- حاشية الدسوقى على المغنى ، للدسوقى ، القاهرة ١٣٥٨ - .
- حاشية الصبان على الأشموى ، لمحمد على الصبان ، م / عيسى الحلبي بالقاهرة (بدون) .
- خزانة الأدب للبغدادى ، ط/ بولاق ١٢٩٩هـ ، بتحقيق عبدالسلام هارون دار الكتب العربى بالقاهرة ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧ م .
- الخصائص ، لبن جنى / ت / الأستاذ محمد على النجار ، طبعة دار الكتب المصرية - ديوان عمر بن أبى ربيعة - القاهرة ١٩٦٠ م .
- ديوان كثير عزة / ت/د/ إحسان عباس بيروت - ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م .
- رصف المباني فى شرح حروف المعانى ، لابن عبدالنور الملقى - ت/ احمد محمد الخراط ، م / زيد بن ثابت - بدمشق ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥ م .
- سر صناعة الإعراب ، لابن جنى / ت/ مصطفى السقا وآخرين ، م / الحلبي بالقاهرة ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٤ م .
- شرح الأشموى على ألفية ابن مالك ، م/ عيسى الحلبي بالقاهرة (من دون) .

- شرح الجمل لابن عصفور ، ت/د/ صاحب ابو جناح ط/أولى ، مؤسسة دار الكتب - جامعة الموصل ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- شرح الكافي ، للرضي - دار الكتب العلمية بيروت (من دون) .
- شرح المفصل لابن بعيش ، عالم الكتب بيروت (من دون) .
- شواهد التوضيح لابن مالك /ت/ محمد فؤاد عبد الباقي ، عالم الكتب بيروت (من دون) .
- صحيح البخارى - طبع بولاق .
- القاموس المحيط ، للفيروز أبى ادى ، مؤسسة الرسالة بيروت ، ط/الثانية ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م .
- الكامل ، للمبرد ، ت/ محمد أحمد الدالى ، مؤسسة الرسالة بيروت ، ط/أولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- الكتاب لسيويه /ت/ عبدالسلام هارون - الهيئة المصرية العامة للكتاب ط/ثانية ١٩٧٧ م .
- كتاب الشعر لأبي على الفارسي /ت/د/ محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي بالقاهرة - ط/أولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- الكشاف للزمخشري - دار المعرفة بيروت (من دون) .
- لسان العرب ، لابن منظور - دار الفكر بيروت (من دون) .
- المساعد على تسهيل الفوائد ، لابن عقيل /ت/د/ محمد كامل بركات طبع دار الفكر بدمشق ١٤٠٠ هـ - ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٠ م - ١٩٨٢ م .

- معاني الحروف ، للرماني /ت/د/ عبدالفتاح اسماعيل شلبي ، مكتبة الطالب الجامعي - مكة المكرمة ط/ثانية ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م .
- معاني القرآن ، للأخفش /ت/د/ فائز فارس /ط- ثانية ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- معاني القرآن ، للفراء /ت/ محمد علي النجار وآخرين ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م .
- المغني لابن هشام /ت/ محمد محي الدين عبد الحميد ، دار إحياء التراث العربي بيروت (من دون) .
- المفصل ، للزمخشري ، خرتستيانيا - ١٨٥٩م .
- المقتضب ، للمبرد /ت/د/ محمد عبد الخالق عزيمة - دار التحرير بالقاهرة منشورات المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - الجزء الثاني والثالث طبع ١٣٨٦هـ .
- المتع في التصريف لابن عصفور ، ت : د فخر الدين قباوة / دار الأفاق الجديدة بيروت /ط/الثانية ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .
- منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ، محمد محي الدين عبد الحميد مكتبة دار التراث بالقاهرة (من دون) .
- المنصف ، شرح تصريف المازني ، لابن جني /ت- ابراهيم مصطفى وعبدالله أمين م/ مصطفى الباني الحلبي بالقاهرة ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م .
- المنصف من الكلام على الشمنى - القاهرة ١٣٠٥هـ .
- النحو الوافي ، عباس حسن - دار المعارف بمصر ، ط/ الخامسة .
- همع الهوامع ، لجلال الدين السيوطي - القاهرة ١٣٢٧هـ ونسخة بتحقيق د/عبدالعال سالم مكرم - دار البحوث العلمية بالكويت ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .